Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 2, June 2026

الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني: دراسة تحليلية مقارنة في فلسفة القانون الدستوري وتاريخه

*Constitutional Protection of Freedom of Religious Education: A Comparative Analytical Study in the Philosophy and History of Constitutional Law**

د. ماجد هاشم كيلاني: دكتور في القانون الخاص – شعبة فلسفة القانون وتاريخه، جمهورية مصر العربية.

Dr. Maged hashem kelany*: PhD of Private Law – Department of Legal Philosophy and History, Arab Republic of Egypt.*

Email: magedhashemkelan4law@gmail.com

https: //orcid.org/0009-0009-5210-1923

DOI https://doi.org/10.56989/csjep.v2i2.71

* Receiving date: 03-02-2026.
* Accepting date: 18-03-2026.
* Publishing date: 15-06-2026.

Contemporary Studies Journal in Education and Psychology
مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس
P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 2, June 2026

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني باعتبارها إحدى الحريات الأساسية المرتبطة بحرية العقيدة والفكر، وذلك من خلال تحليل فلسفي مقارن لنصوص الدساتير التي تناولت هذا الحق، وينطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في مدى كفاية الضمانات الدستورية المقررة لحرية التعليم الديني، وحدود تدخل الدولة في تنظيمه دون الإخلال بجوهره. ويتناول البحث مفهوم التعليم الديني، ونسبيته، وتعدد أنواعه، ثم ينتقل إلى تحليل سماته وطبيعته ومؤسساته المختلفة، بدءًا من دور العبادة والكتاتيب وصولًا إلى الجامعات الدينية ومراكز البحث العلمي، كما يبرز البحث التطور التاريخي للتعليم الديني وعلاقته بتطور الفكر الدستوري. وويعتمد البحث على منهج تحليلي مقارن لدراسة مواقف الدساتير المختلفة من حرية التعليم الديني، مع التركيز على مدى إدماج هذه الحرية ضمن المناهج الدراسية أو تنظيمها بشكل مستقل، ويخلص البحث إلى أن حرية التعليم الديني ليست حرية مطلقة، بل تخضع لقيود تنظيمية تفرضها اعتبارات النظام العام والهوية الوطنية. كما يؤكد البحث أن الحماية الدستورية لهذه الحرية تختلف من دولة لأخرى وفقًا لفلسفتها الدستورية وعلاقتها بالدين، مما يبرز أهمية تحقيق التوازن بين حرية الفرد في التعليم الديني وسلطة الدولة في التنظيم.

الكلمات المفتاحية: التعليم الديني، حرية التعليم الديني، الحماية الدستورية، النظام العام، الدساتير المقارنة، فلسفة القانون الدستوري، التنظيم القانوني.

P-ISSN: 3079-773X || E-ISSN: 3080-3772 || ISI: 0.746 || SJIF: 3.251 || SAJI 1.81
Vol 2, Issue 2, June 2026

Abstract

This research aims to examine the constitutional protection of the freedom of religious education as one of the fundamental freedoms closely linked to freedom of belief and thought. It adopts a philosophical, and comparative approach to analyze constitutional provisions regulating this right across different legal systems. The main research problem lies in determining the adequacy of constitutional guarantees for religious education and the extent to which the state may regulate it without infringing upon its essence. The study explores the concept of religious education, its relativistic nature, and its various forms. It further analyzes its characteristics, nature, and institutional frameworks, ranging from places of worship and traditional schools to religious universities and research centers. The research also highlights the historical development of religious education in relation to the evolution of constitutional thought. A comparative analytical methodology is employed to examine how different constitutions address the freedom of religious education, particularly in relation to its inclusion in school curricula or its independent regulation. The study concludes that the freedom of religious education is not absolute but subject to regulatory limitations imposed by public order and national identity considerations. Ultimately, the research emphasizes that constitutional protection of this freedom varies across states depending on their constitutional philosophy and their relationship with religion, highlighting the need to balance individual freedom with state regulatory authority.

Keywords: Religious education, Religious education freedom, Constitutional protection, Public order, Comparative constitutions, Constitutional philosophy, Religious education, Legal regulation

المقدمة:

تُعد حرية التعليم الديني إحدى القضايا الجوهرية التي تقع عند ملتقى فلسفة القانون الدستوري وتاريخه، حيث تتداخل فيها الاعتبارات العقائدية بالضوابط القانونية، وتتصارع فيها خصوصية المعتقد مع عمومية النظام العام. وإذ تنبع هذه الحرية من جوهر حرية الاعتقاد، فإنها سرعان ما تتحول إلى إشكالية دستورية معقدة حين يتعلق الأمر بتحديد مدى أحقية الدولة في تنظيم هذا النمط من التعليم، ورسم حدود تدخلها بين احترام التنوع الديني وفرض معايير موحدة للمناهج والمؤسسات.

وعلى مدار تطور الفكر الدستوري، تباينت الفلسفات القانونية في التعامل مع حرية التعليم الديني تباينًا واسعًا، بين ما رأى فيه حقًا طبيعيًا أصيلاً للفرد لا يجوز المساس به، وبين ما اعتبره التزامًا ثقافيًا أو سياسيًا يخضع لإرادة الدولة وفقًا لمقتضيات المصلحة العامة. وقد انعكس هذا التباين في النصوص الدستورية المختلفة عبر العصور، مما أسفر عن أنماط متعددة من الحماية تتراوح بين الإقرار المطلق والتنظيم المقيد، وبين إسناد التعليم الديني للمؤسسات الدينية وحدها، وجعله جزءًا من المناهج الرسمية الخاضعة للرقابة الحكومية.

وانطلاقًا من هذا السجال الفلسفي والتاريخي، تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة لموقف النظم الدستورية المعاصرة من الحماية المقررة لحرية التعليم الديني، وذلك في ضوء فلسفة القانون الدستوري وتاريخ تطوره. وتحاول هذه الدراسة كشف الإشكاليات النظرية والتطبيقية التي تعتري تلك الحماية، وصولاً إلى صياغة تصور متوازن يجمع بين كفالة حرية الأفراد في تلقي تعليم ديني ينسجم مع معتقداتهم، وتمكين الدولة من ممارسة دورها التنظيمي الرقابي بما يحقق أمن المجتمع واستقراره.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى كفاية الحماية الدستورية المقررة لحرية التعليم الديني، وحدود تدخل الدولة في تنظيمه، في ظل اختلاف النظم الدستورية والفلسفات القانونية بين الدول.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: ما مدى كفاية الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في النظم الدستورية المعاصرة في ضوء التوازن بين حرية الاعتقاد ومتطلبات الدولة الحديثة؟

يمكن تفصيل مشكلة البحث في التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بحرية التعليم الديني من المنظور الدستوري والقانوني؟ وما المقصود بالتعليم الديني؟
2. ما طبيعة التعليم الديني؟ وما أهم أنواعه وسماته؟
3. ما المقصود بمبدأ نسبية التعليم الديني؟
4. هل تُعد حرية التعليم الديني حقًا للفرد أم التزامًا على الدولة؟

5. ما أهم مؤسسات التعليم الديني؟
6. ما موقف الدساتير المقارنة من تنظيم التعليم الديني وحمايته؟ وكيف تعاملت مع حرية التعليم الديني في المناهج الدراسية؟
7. ما حدود تدخل الدولة في تنظيم التعليم الديني دون الإخلال بالحقوق والحريات الدستورية؟
8. ما مدى الحماية الدستورية المقررة لحرية التعليم الديني؟
9. ما الآليات الدستورية والقانونية المقترحة لتعزيز حماية حرية التعليم الديني وتحقيق التوازن بين الحرية والرقابة التنظيمية؟

فرضيات البحث:

- تفترض الدراسة أن حرية التعليم الديني ليست مطلقة بل مقيدة بقيود دستورية .
- يُفترض أن الدساتير تختلف في مدى كفالة حرية التعليم الديني للأفراد.
- يُفترض أن العلاقة بين الدين والدولة تؤثر بشكل مباشر على تنظيم حرية التعليم الديني .

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم التعليم الديني وأنواعه المختلفة (الرسمي، غير الرسمي، المقارن، التلقيني) من منظور فلسفة القانون الدستوري.
2. تحليل طبيعة حرية التعليم الديني كحق دستوري، وبيان علاقتها بحرية العقيدة والفكر والتعليم.
3. دراسة مؤسسات التعليم الديني المتنوعة (كالمساجد، الكنائس، المعاهد اللاهوتية، المدارس الخاصة) وموقف الدساتير من تنظيمها.
4. مقارنة مواقف الدساتير المختلفة (عربية، غربية، علمانية، إسلامية) من نطاق الحماية الدستورية الممنوحة لحرية التعليم الديني.
5. إبراز حدود وضوابط التنظيم الدستوري لهذه الحرية، مثل النظام العام، حقوق الطفل، والموازنة بين الهوية الدينية ومبدأ المساواة.

مناهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المناهج التالية:

1. المنهج التحليلي: لتحليل مفهوم التعليم الديني، وطبيعة حرية التعليم الديني، وحدود التنظيم الدستوري لها.

2. المنهج المقارن: لمقارنة مواقف الدساتير المختلفة (عربية، غربية، إسلامية، علمانية) من تنظيم حرية التعليم الديني ومؤسساته.
3. المنهج التاريخي: لتتبع تطور الحماية الدستورية لهذه الحرية عبر العصور.
4. المنهج الفلسفي: لاستكشاف الأسس الفلسفية لفكرة الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في فلسفة القانون الدستوري.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في:

1. إبراز الطبيعة الدستورية لحرية التعليم الديني، حيث يكشف البحث أن هذه الحرية ليست مجرد حق قانوني عادي بل هي امتداد لحرية العقيدة والفكر، مما يمنحها حماية دستورية عليا ويميزها عن غيرها من الحريات التعليمية.
2. توضيح حدود تدخل الدولة في التعليم الديني، من خلال وضع معايير دقيقة تحقق التوازن بين احترام حرية الأفراد والجماعات في تلقين معتقداتهم، وبين سلطة الدولة في حماية النظام العام وحقوق الطفل والوحدة الوطنية.
3. تعزيز الفهم المقارن لحرية التعليم الديني بين النظم الدستورية، عبر استعراض التنوع الكبير في المعالجات الدستورية من حماية مطلقة إلى تقييد صارم، مما يتيح استخلاص أفضل الممارسات والتجارب الرائدة في هذا المجال.
4. ربط فلسفة القانون الدستوري بالتطبيق العملي، حيث ينتقل البحث من النظريات الدستورية المجردة إلى التطبيقات القضائية والسياسات التعليمية الفعلية، لتقييم مدى نجاح الدساتير في تجسيد أسسها الفلسفية على أرض الواقع.

المبحث الأول: المقصود بالتعليم الديني ونسبيته وأهم أشكاله

يتخذ التعليم الديني صورًا متعددة، تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ وهذا ما يعكس تنوع وظائفه، واتساع نطاقه داخل المجتمع. ويتناول هذا الفصل مفهوم التعليم الديني، ونسبيته، وأهم أنواعه، حيث لا يقتصر هذا النوع من التعليم على نمط واحد أو إطار مؤسسي محدد، بل يمتد ليشمل مستويات مختلفة من التعليم، تبدأ من التعليم التمهيدي البسيط وتنتهي بالتعليم المتخصص العميق. ويؤدي هذا التنوع إلى اختلاف طرق تقديم التعليم الديني وأهدافه، بما يتلاءم

مع احتياجات كل مجتمع وتوجهاته الفكرية والدينية، الأمر الذي يجعله ظاهرة مرنة قابلة للتكيف مع مختلف النظم التعليمية.

ويتناول هذا المبحث مفهوم التعليم الديني بوصفه عملية نقل المعارف والقيم المستمدة من الدين، مع تحليل طبيعته النسبية التي تجعله غير ثابت في شكله أو مضمونه عبر الدول أو الأديان أو المذاهب؛ بل يتغير وفق السياق التاريخي والثقافي لكل مجتمع. كما يتطرق إلى أهم أنواعه، بالشكل الذي يبرز شمولية هذا المجال وارتباطه الوثيق بالبنية الفكرية والاجتماعية للدولة.

أولا: مفهوم التعليم الديني[1]:

يُقصد بالتعليم الديني ذلك النمط من التعليم الذي يهدف إلى نقل المعارف المرتبطة بالدين (من عقائد وعبادات وتشريعات وأخلاق) إلى الأفراد، سواء في إطار رسمي داخل المؤسسات التعليمية، أو في إطار غير رسمي داخل دور العبادة أو غيرها من المؤسسات الدينية. ويقوم هذا التعليم على أسس مرجعية مستمدة من النصوص الدينية المقدسة والتقاليد التفسيرية المعتمدة، بما يضمن الحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع ونقلها عبر الأجيال.

كما يشمل التعليم الديني مختلف المراحل التعليمية، بدءًا من التعليم التمهيدي الذي يركز على المبادئ الأساسية والآداب العامة، وصولًا إلى المراحل المتقدمة التي تتناول دراسة متخصصة في العلوم الشرعية أو اللاهوتية. وتتنوع أشكاله ومؤسساته باختلاف النظم التعليمية في الدول؛ فقد يكون جزءًا من المنظومة التعليمية الرسمية، أو يُقدَّم من خلال مؤسسات دينية مستقلة تعمل تحت إشراف الدولة المباشر، أو دون إشراف مباشر منها.

ومن منظور تحليلي، يمكن القول إن التعليم الديني لا يقتصر على كونه عملية لنقل المعرفة الدينية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة اجتماعية وثقافية عميقة تتعلق بتشكيل الوعي الجمعي وتوجيه السلوك الفردي داخل المجتمع، فضلًا عن أنه يعكس طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، ومدى التوازن بين حرية الاعتقاد وضرورة التنظيم القانوني، مما يجعله مجالًا حساسًا يتداخل فيه البعد الفكري بالتنظيم الدستوري والاجتماعي.

ثانيًا: مبدأ نسبية التعليم الديني[2]:

يتسم التعليم الديني بطابعٍ نسبي، حيث لا يخضع لنموذج واحد ثابت أو موحد على مستوى العالم، بل تختلف أنظمته وطرقه وأهدافه باختلاف الدول والنظم القانونية السائدة فيها، وكذلك تبعًا

[1] إبراهيم، يحيى محمد (1987). تاريخ التعليم الديني في السودان. القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، ص11.

[2] الصمدي، خالد؛ وحللي، عبد الرحمن (2007). أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 127.

لاختلاف الأديان والمذاهب. فلكل دولة فلسفتها الخاصة في تنظيم التعليم الديني، والتي تتأثر بمدى العلاقة بين الدين والدولة، وبطبيعة النظام الدستوري القائم، مما يؤدي إلى وجود تباين واضح في درجة إدماج التعليم الديني داخل المؤسسات التعليمية الرسمية، أو درجة فصله عنها. كما يظهر هذا التباين أيضًا بين الأديان المختلفة؛ إذ أن لكل دين مناهجه التعليمية، ومؤسساته، وطرق تدريسه التي تعكس خصوصيته العقدية والفكرية.

ولا يقتصر هذا الاختلاف على مستوى الأديان فحسب، بل يمتد داخل الدين الواحد بين المذاهب والمدارس الفكرية المختلفة، حيث يتباين المحتوى التعليمي وأسلوب عرضه وفقًا للتفسير العقدي والفقهي المعتمد لدى كل مذهب. ويؤدي هذا التنوع إلى إثراء المشهد التعليمي الديني من ناحية، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات تتعلق بمدى توحيد المعايير وضبط الفكر الديني داخل المجتمعات الحديثة، بما يضمن التوازن بين احترام الخصوصيات المذهبية وتحقيق الاستقرار الفكري والاجتماعي.

ثالثًا: أهم أنواع التعليم الديني

يمكن تقسيم التعليم الديني إلى عدة أقسام من أهمها ما يلي:

أ-من حيث الطابع الرسمي:

1-التعليم الديني الرسمي: هو التعليم الذي يتم داخل مؤسسات دينية رسمية تابعة للدولة أو معترف بها قانونيًا، مثل المؤسسات التابعة للأزهر الشريف بما يشمل المعاهد الأزهرية والجامعات التابعة له , كما يمتد ليشمل بعض المؤسسات الدينية الرسمية الداعمة للعمل الديني مثل: وزارة الأوقاف ودار الإفتاء المصرية , وفي السياق المسيحي، يشمل التعليم الديني الرسمي بعض المؤسسات التعليمية أو التثقيفية التابعة للكنيسة الأرثوذكسية مثل المركز الثقافي القبطي الأرثوذوكسي[1] بوصفه أحد المراكز الثقافية الكنسية المعتمدة لدى الكنيسة الأرثوذوكسية المصرية.

2-التعليم الديني غير الرسمي: هو التعليم الذي يتم خارج الإطار الحكومي أو المؤسسي الرسمي، ويُقدَّم من خلال مؤسسات أهلية أو دعوية أو مبادرات مجتمعية، قد تكون متخصصة أو شبه متخصصة في التعليم الديني. ومن أمثلته: بعض المراكز والجمعيات الدعوية (مثل جمعيات الدعوة السلفية)، والمراكز المسيحية الثقافية والتعليمية الخاصة التابعة لبعض الطوائف أو الكنائس، والتي تقدم برامج تعليم ديني أو تثقيفي خارج النظام التعليمي الرسمي.

[1] المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي مؤسسة تابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمصر، تهدف إلى نشر التراث القبطي والفنون والثقافة الدينية، وتعزيز الهوية القبطية عبر الندوات والمعارض والبرامج التعليمية. الموقع الإلكتروني: https://www.copticocc.org

ب- من حيث درجة الإلزام:

1- التعليم الديني الإلزامي: وهو التعليم الذي تُلزم به الدولة المتعلمين ضمن مراحل تعليمية معينة، بحيث تكون المناهج الدينية جزءًا من المقررات الدراسية الرسمية، كما هو الحال في بعض الدول، مثل: المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة إيران؛ حيث يُدرج التعليم الديني ضمن المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام بصورة إلزامية.

2- التعليم الديني الاختياري: وهو التعليم الذي لا تفرضه الدولة على المتعلمين، وإنما يُترك لاختيار الفرد ورغبته داخل مؤسسات تعليمية مسموح بها، أو عبر أنشطة دينية مساندة، دون أن يكون جزءًا ملزمًا للفرد من النظام التعليمي الرسمي.

ج- من حيث الطبيعة:

1-التعليم الديني النظري (العقائدي): هو التعليم الذي يركز على نقل الأفكار والمفاهيم والمبادئ العقدية الخاصة بديانة أو مذهب معين، بما يشمل النصوص الدينية والقصص والمعتقدات والتصورات الفكرية، مثل تدريس قصص الأنبياء للأطفال؛ وهو ما يمثل الجانب النظري أو المعرفي أو المعنوي للتعليم الديني.

2-التعليم الديني العملي (الطقسي): هو التعليم الذي يركز على تدريب الأفراد على أداء الشعائر والطقوس الدينية الخاصة بديانة أو مذهب معين، مثل تعليم حركات الصلاة للأطفال؛ وهو ما يعكس الجانب التطبيقي والعملي أو المادي للتدين في الواقع.

د - من حيث مدى التعمق والتخصص:

1-التعليم الديني المتخصص (أو العلمي): هو التعليم القائم على دراسة معمقة ومنهجية للعلوم الشرعية والدراسات الدينية، والذي يهدف إلى إعداد المتخصصين في المجال الديني، مثل: أئمة المساجد، والدعاة، والوعاظ، ومدرسي الشريعة الإسلامية في المؤسسات التعليمية الإسلامية، وكذلك القائمين على الخدمة الدينية في الكنائس، بما يشمل الكارزين[1] والمرشدين الدينيين في المؤسسات التعليمية المسيحية، وذلك وفقًا للتخصصات الدينية المختلفة.

[1] الكارزون هم خدّام دينيون في الكنيسة، يتولون نشر التعاليم المسيحية والتبشير بها داخلها وخارجها. من أبرز مهامهم: إلقاء العظات، تفسير النصوص الدينية، والإرشاد الروحي للمؤمنين في الإطار الكنسي.

2- التعليم الديني العام (أو الثقافي): هو التعليم الذي يهدف إلى نشر المعرفة والثقافة الدينية بين عموم الأفراد دون التوجه إلى إعداد متخصصين؛ حيث يركز هذا النوع من التعليم على تعزيز الوعي الديني العام وترسيخ القيم الأساسية.

هـ - من حيث مدى الوجود الواقعي والافتراضي: [1]

1- التعليم الديني الواقعي: هو ذلك النوع من التعليم الذي يتم من خلال التفاعل المباشر بين المعلم والمتعلم في بيئة تعليمية تقليدية، مثل حضور طالب العلم والمعلم داخل المساجد والمعاهد والمدارس الدينية. ويتميز هذا النمط بإتاحة التواصل الواقعي المباشر، وتعزيز القيم والسلوكيات من خلال القدوة المباشرة، بالإضافة إلى إمكانية المناقشة الفورية وتصحيح المفاهيم بشكل مباشر.

2- **التعليم الديني الافتراضي أو الالكتروني:** هو ذلك التعليم الذي يُقدَّم عبر الوسائط الرقمية وشبكات الإنترنت، مثل المنصات التعليمية، والتطبيقات الذكية، والمحاضرات المباشرة أو المسجلة. ويتيح هذا النمط التعليمي الوصول إلى المعرفة الدينية دون التقيد بزمان أو مكان، كما يساهم في توسيع دائرة المستفيدين، لكنه قد يفتقر أحيانًا إلى التفاعل الإنساني المباشر والضبط التربوي.

3- التعليم الديني الهجين: هو نموذج تعليمي يجمع بين التعليم الواقعي والتعليم الإلكتروني، حيث يتم توظيف الوسائل الرقمية إلى جانب اللقاءات الحضورية. ويهدف هذا النمط التعليمي إلى الاستفادة من مزايا كلا النظامين (الواقعي والافتراضي)، فيحقق التفاعل المباشر من جهة، والمرونة وسهولة الوصول من جهة أخرى، مما يجعله من أكثر الأنماط ملائمة لمتطلبات العصر الحديث.

و - من حيث نوع عملية التعليم والتأثير التربوي: [2]

1- التعليم الديني المباشر: هو التعليم الذي يتم فيه التواصل الصريح بين المعلم والمتعلم بقصد التعليم، سواء كان حضوريًا (في مسجد أو مدرسة) أو إلكترونيًا (عن طريق محاضرة مباشرة أو درس أونلاين)؛ أي أن المعلم يقصد نقل المعرفة لطالب العلم بشكل واضح ومنظم ومباشر.

2- التعليم الديني الغير مباشر: هو التعليم الذي يكتسبه الفرد من القيم والمفاهيم الدينية بصور ضمنية دون أن يكون هناك موقف تعليمي صريح، مثل التعليم الديني الذي يتلقاه الفرد إثر تأثره

[1] زكاغ، بشرى (2023). الشبكات الرقمية وديناميات الحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب (ط1). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 20.

[2] تم استخلاص التقسيم من: خاطر، نصري ذياب؛ وسبيتان، فتحي ذياب (2010). أساليب وطرائق تدريس الاجتماعيات (ط1). عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، ص 138؛ العشي، نوال (2008). إدارة التعلم الصفي. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 122.

بالأسرة، أو وسائل الإعلام (كالبرامج والمسلسلات والنقاشات الإعلامية التي تحتوي على معلومات دينية)، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو القدوة. ولهذا النوع أثره البالغ على الفرد كجزء والمجتمع ككل، لكنه أقل ضبطًا ومنهجية إذا ما قورن بالتعليم الديني المباشر.

المبحث الثاني: أهم سمات التعليم الديني، وطبيعته، وأهم مؤسساته

يتسم التعليم الديني بمجموعة من الخصائص التي تميّزه عن غيره من أنماط التعليم، وقد تجسّد هذا النوع من التعليم عبر مؤسسات متعددة، يأتي في مقدمتها دور العبادة (كالمدارس الملحقة بالمساجد والكنائس)، ثم المؤسسات التعليمية الدينية النظامية كالجامعات والمعاهد المتخصصة، التي تضطلع بدور محوري في إعداد الكوادر الدينية والفقهية، بما يسهم في الحفاظ على التراث الديني ونقله عبر الأجيال، وذلك كله في إطار من التنظيم الذي يخضع – في الغالب – لإشراف الدولة ورقابتها، بما يحقق التوازن بين حرية التعليم الديني ومتطلبات النظام العام:

أولًا: أهم سمات التعليم الديني:

يُعدّ التعليم الديني من الأنماط التعليمية ذات الطبيعة الخاصة، إذ يهدف إلى تكوين وتشكيل شخصية الإنسان روحيًا وأخلاقيًا من خلال ترسيخ القيم والمبادئ المستمدة من الأديان. ولا يقتصر دوره على الجانب المعرفي فحسب، بل يمتد ليشمل تشكيل السلوك الإنساني وتوجيهه نحو ما يتوافق مع الضوابط الأخلاقية والدينية، الأمر الذي يجعل التعليم الديني عنصرًا فاعلًا في الحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية. وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن من أهم سمات التعليم الديني ما يلي:

- الارتباط الوثيق بالعقيدة والمرجعيات والنصوص الدينية المقدسة .
- التركيز على ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية والسلوكية لدى الفرد .
- الإسهام في تكوين وتعزيز الهوية الدينية والثقافية للمجتمع ككل وللفرد كجزء .
- الاستمرارية عبر الأجيال والمحافظة على التراث الديني .
- التأثير العميق في عقول ونفوس وسلوكيات الأفراد.
- التأثير على الرأي العام والعقل الجمعي داخل الدولة.
- الجمع بين الجوانب المعرفية والتربوية في آنٍ واحد.
- الجمع بين الجوانب النظرية (كالقصص والتعاليم) والعملية (كالطقوس والشعائر مثل: طقوس الصلاة عند المسيحيين وشعائر الحج عند المسلمين).

- الخضوع في الكثير من الأحيان لتنظيم يحدد إطاره ويوازن بين حريته ومتطلبات النظام العام.
- النسبية حيث يختلف التعليم الديني باختلاف الدول والأديان والمذاهب، فلكل دولة فلسفتها الخاصة في تنظيم التعليم الديني والتي تتأثر بمدى العلاقة بين الدين والدولة وبطبيعة النظام الدستوري القائم،

ثانيًا: طبيعة التعليم الديني[1]:

يُثير التعليم الديني إشكالية قانونية ودستورية تتعلق بطبيعته: هل يُعد حقًا فرديًا، أم حريةً مكفولة، أم التزامًا يقع على عاتق الدولة؟ وفي هذا السياق، يمكن القول إن التعليم الديني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحرية العقيدة، ومن ثم فهو يُعد في المقام الأول حقًا للأفراد في التعلم[2] وفق معتقداتهم الدينية – سواء كان تعلمهم عبر مؤسسات رسمية أو غير رسمية – بما يضمن لهم تكوين فهم صحيح لدينهم، وممارسة شعائره على أساس علمي ومعرفي.

ومن زاوية أخرى، لا يقتصر التعليم الديني على كونه حقًا فرديًا فحسب، بل يمتد ليأخذ شكل الحرية التي تلتزم الدولة بحمايتها وتنظيمها دون تقييد غير مبرر. فالدولة لا تتدخل في مضمون العقيدة، لكنها تتولى تنظيم العملية التعليمية لضمان عدم استغلال التعليم الديني في نشر التطرف أو الإرهاب أو الأفكار والممارسات التي تضر بالنظام العام، وهو ما يجعل دورها تنظيميًا ورقابيًا أكثر منه توجيهيًا وتحكميًا في المحتوى الديني ذاته.

وعلى المستوى التحليلي، يمكن القول إن التعليم الديني يجمع بين كونه حقًا وحريةً في آنٍ واحد، مع وجود التزام إيجابي على الدولة يتمثل في توفير الحد الأدنى من الضمانات التي تتيح ممارسته بصورة آمنة ومتوازنة. فالدولة الحديثة لا تقف موقف الحياد السلبي، بل تتحمل مسؤولية تحقيق التوازن بين حرية الأفراد في التعليم الديني وبين حماية النظام العام وحقوق الآخرين، بما يجعل التعليم الديني مجالًا مشتركًا بين الحرية الفردية والتنظيم القانوني.

[1] المعنى نفسه عند: الصايغ، أشرف (2017). الحرية الدينية في الحوار الديني – المدني في لبنان (ط1). بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، ص 38؛ التميمي، علي صبيح (2016). فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق: دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية (ط1). عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ص 362.

[2] كيلاني، ماجد هاشم (2026). مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري 1805م–2016م. مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس، المجلد 2، العدد 1، ص 70.

ثالثًا: أهم مؤسسات التعليم الديني[1]:

تتعدد مؤسسات التعليم الديني وتتنوع تبعًا لاختلاف النظم القانونية والثقافية، إلا أنها تشترك جميعًا في أداء دور محوري في نشر المعرفة الدينية وترسيخ القيم الروحية داخل المجتمع. وغالبًا ما تمارس مؤسسات التعليم الديني أدوارها في إطار من التنظيم الذي يوازن بين استقلال هذه المؤسسات وإشراف الدولة عليها، بما يحقق الصالح العام.

تعد المساجد والكنائس مراكز حيوية لتعليم الناس العلوم الدينية ومبادئ العقيدة، حيث كانت دور العبادة أشبه بالنواة الأولى للتعليم الديني، ثم تطور الأمر ليشمل مؤسسات تعليمية أكثر تنظيمًا، كالمعاهد والجامعات الدينية التي تولت إعداد المتخصصين في العلوم الشرعية واللاهوتية، وأسهمت في تخريج الكوادر القادرة على القيام بمهام الإرشاد والتعليم والفتوى. ومن أهم مؤسسات التعليم الديني ما يلي:

أولًا: دور العبادة

دور العبادة هي أقدم وأهم مؤسسات التعليم الديني، حيث ارتبطت نشأتها بوظيفة تعليمية أصيلة إلى جانب وظيفتها التعبدية. فكانت المساجد والكنائس بمثابة مراكز لنشر التعاليم الدينية وتلقين أصول العقيدة ومبادئ الأخلاق، وقد أسهمت هذه الأماكن في بناء الوعي الديني لدى الأفراد من خلال حلقات العلم والدروس المنتظمة التي كان يقدمها العلماء ورجال الدين، مما جعلها ركيزة أساسية في نقل المعرفة الدينية عبر الأجيال.

كما لا تقتصر مهمة دور العبادة على التعليم التقليدي فحسب، بل تمتد لتشمل التوجيه والإرشاد الديني وتصحيح المفاهيم الخاطئة، ومواكبة القضايا المعاصرة التي تهم المجتمع؛ فهي تمثل فضاءً مفتوحًا واسعًا للتفاعل بين رجال الدين والجمهور، وتسهم بشكل مباشر في ترسيخ القيم الأخلاقية وتعزيز روح الانتماء والاعتدال. وهذا ما يجعلها عنصرًا مهمًا في تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة الحديثة والمحافظة على الثوابت الدينية.

ثانيًا: الكتاتيب

الكتاتيب تُعدّ من أقدم صور التعليم الديني التقليدي، حيث لعبت دورًا أساسيًا في تعليم النشء مبادئ القراءة والكتابة والخط والحساب، إلى جانب تحفيظهم النصوص الدينية التي على رأسها القرآن الكريم. وقد انتشرت الكتاتيب في المجتمعات الإسلامية منذ عصور مبكرة، وكانت تمثل المرحلة

[1] أُشير إلى هذا التقسيم ضمنيًا عند: بن جريس، غيثان (2018م). القول المكتوب في تاريخ الجنوب (ط1، ج 13). الرياض: مطابع الحميضي، ص97–205؛ بن معبر، محمد (2018م). الرحلات والرحالة في الجنوب السعودي في مؤلفات غيثان بن علي بن جريس (الجزء الثاني). الرياض: مطابع الحميضي، ص983–1102.

الأولى في السلم التعليمي، إذ يتلقى الأطفال فيها تعليمهم الأولي في بيئة بسيطة تعتمد على التلقين والحفظ تحت إشراف المُعلِّم أو "المُؤدِّب".

ولم يقتصر دور الكتاتيب على الجانب التعليمي فحسب، بل أسهمت كذلك في غرس القيم الأخلاقية والدينية في نفوس الأطفال، وتعزيز الانضباط والسلوك القويم لديهم. وقد كان للكتاتيب – رغم بساطة وسائلها – أثرٌ بالغٌ في نشر التعليم ومكافحة الأمية، كما مثّلت ركيزة مهمة في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية. ولا يزال لبعضها حضورٌ في بعض المجتمعات حتى اليوم، وإن كان قد تراجع دورها مقابل النظم التعليمية الحديثة.

ثالثًا: المدارس الدينية

المدارس الدينية تُعدّ مرحلة متقدمة من مراحل التعليم الديني، حيث تتسم بقدر أكبر من التنظيم والتخصص مقارنةً بالكتاتيب، إذ تقدّم مناهج دراسية تجمع بين العلوم الدينية المختلفة (كالفقه والتفسير والحديث) وبين بعض العلوم الأخرى التي تُسهم في تكوين رؤية متكاملة لدى الدارسين. وقد ظهرت هذه المدارس لتلبية الحاجة إلى إعداد كوادر مؤهلة علميًا قادرة على فهم النصوص الدينية وتفسيرها، والقيام بأدوار الدعوة والإرشاد داخل المجتمع.

كما تضطلع المدارس الدينية بدورٍ مهم في الحفاظ على التراث الديني ونقله بصورة منهجية من خلال برامج تعليمية منظمة وإشراف مؤسسي يضمن جودة العملية التعليمية. وغالبًا ما تخضع هذه المدارس لإشراف الدولة أو لجهات دينية رسمية، بما يحقق التوازن بين استقلالها العلمي ومتطلبات النظام العام، ويسهم في توجيه الخطاب الديني نحو الاعتدال ومواكبة قضايا العصر. ومن أشهر المدارس الدينية:

–المدارس الأزهرية الإسلامية في دولة مصر[1].

–مدارس الأحد المسيحية في انجلترا ومصر والعالم المسيحي[2].

[1] المعاهد الأزهرية هي مؤسسات تعليمية تابعة لجامعة الأزهر، تقدم التعليم الديني إلى جانب المواد الدراسية العامة. تنتشر في مختلف المحافظات بهدف تدريس العلوم الشرعية واللغة العربية وفق منهج الأزهر الشريف.

[2] مدارس الأحد هي أحد أشكال التعليم الديني غير الرسمي، نشأت في إنجلترا عام 1780 على يد روبرت رايكس لتعليم الأطفال، خاصة الفقراء، مبادئ القراءة والكتابة إلى جانب القيم الدينية والأخلاقية. انتقلت الفكرة إلى مصر عام 1908، ثم توسعت منذ ثلاثينيات القرن العشرين داخل الكنيسة، لتصبح وسيلة أساسية للتنشئة الدينية وتعليم العقيدة والقيم للأطفال والشباب. وهي بذلك جزء مهم من منظومة التعليم الديني غير الرسمي في المجتمعات المسيحية. (أبو زيد، حكمت، 1961، ص 165؛ سمعان، وهيب إبراهيم، 1965، ص 197)

- المدارس الخيرية المسيحية في انجلترا[1].

-مدارس الحوزات الاسلامية الشيعية في دولة إيران[2].

-المدارس العتيقة الشرعية في دولة المغرب[3].

رابعًا: المعاهد الدينية

المعاهد الدينية تُعدّ من المؤسسات التعليمية المتخصصة التي تمثل حلقة وصل بين التعليم الديني العام والتعليم الجامعي، حيث تهدف إلى إعداد طلاب يمتلكون قدرًا متعمقًا من العلوم الشرعية واللغوية. وتتميّز هذه المعاهد بوجود مناهج دراسية منظمة تجمع بين الدراسات الدينية (مثل الفقه والتفسير والحديث) وبين بعض العلوم المساندة (كعلوم اللغة العربية)، بما يسهم في تكوين شخصية علمية متكاملة قادرة على فهم النصوص الدينية وتحليلها بصورة دقيقة.

كما تؤدي المعاهد الدينية دورًا مهمًا في تأهيل الكوادر التي تلتحق لاحقًا بالمؤسسات الدينية الكبرى أو الجامعات المتخصصة، فضلًا عن إسهامها في نشر الفكر الديني الوسطي وتعزيز قيم الاعتدال داخل المجتمع. وغالبًا ما تخضع هذه المعاهد لإشراف جهات رسمية، الأمر الذي يضمن جودة التعليم المقدم فيها، ويحقق التوازن بين الحفاظ على التراث الديني ومتطلبات التطور ومواكبة التحديات المعاصرة. ومن أمثلة المعاهد الدينية:

- المعاهد الأزهرية في مصر[4].

[1] هي أحد أشكال التعليم غير الحكومي، تقدمها مؤسسات خيرية أو دينية لإتاحة التعليم للفئات غير القادرة، مع دمج التعليم الأكاديمي بالتنشئة الدينية والقيم الأخلاقية. ترتبط غالبًا بجهات كنسية أو وقفية، وتركز إلى جانب المواد الأساسية على تعليم المبادئ الدينية وتكوين السلوك الأخلاقي للطلاب، مما يجعلها تعليمًا يجمع البعد التعليمي والاجتماعي والديني. (الموسوعة العالمية العربية، 1999، مج 24، ط 2، ص 174).

[2] هي من أبرز مؤسسات التعليم الديني الشيعي، تختص بتدريس العلوم الإسلامية كالفقه والتفسير والعقائد والحديث. تعتمد نظامًا تقليديًا قائمًا على حلقات الدرس والإجازات العلمية تحت إشراف كبار العلماء والمراجع الدينية، بعيدًا عن النظام الجامعي الحديث. تؤدي دورًا محوريًا في إعداد رجال الدين، وإنتاج المعرفة الدينية، وتطوير الاجتهاد الفقهي داخل إيران وخارجها. (عزيزي، 2001، ص 25؛ أحمد، 2009، ص 125).

[3] هي من أبرز مؤسسات التعليم الديني التقليدي، تُعنى بتدريس القرآن الكريم والفقه المالكي والحديث واللغة العربية. تعتمد على نظام تعليمي قائم على الحفظ والتلقين ومجالس العلم تحت إشراف العلماء والفقهاء المحليين. تؤدي دورًا مهمًا في حفظ التراث الديني المغربي، وإعداد طلبة العلم للقيام بالوظائف الدينية والقضائية داخل المجتمع. (السعيدي، 2006، ص 8؛ جغايمي، 1995، ص 26).

[4] هي مؤسسات تعليمية تابعة للأزهر الشريف، تقدم تعليمًا يجمع بين العلوم الشرعية والمواد العامة، بهدف إعداد الطلاب وفق منهج أزهري يركز على فهم الإسلام واللغة العربية إلى جانب التعليم الحديث.

- معهد الدراسات القبطية في مصر[1].
- المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية في الفاتيكان بدولة إيطاليا[2].

خامسًا: الجامعات الدينية

الجامعات الدينية تُمثل قمة الهرم في منظومة التعليم الديني، حيث تختص بتقديم دراسات متعمقة ومتخصصة في مختلف فروع العلوم الدينية والشرعية، إلى جانب العلوم الإنسانية المرتبطة بها. وتهدف هذه الجامعات إلى إعداد فقهاء وباحثين يمتلكون القدرة على الاجتهاد العلمي، وتحليل النصوص الدينية في ضوء مناهج علمية رصينة، بما يسهم في تطوير الفكر الديني ومواكبة مستجدات العصر، وذلك تحقيقًا للإبداع الإداري في المجالات والنظم التربوية والتعليمية[3].

كما تضطلع الجامعات الدينية بدورٍ مهم في البحث العلمي وإنتاج المعرفة من خلال مراكز البحوث والدراسات التي تعمل على معالجة القضايا المعاصرة من منظور ديني مستنير. وتسهم كذلك في تخريج كوادر مؤهلة للعمل في مجالات التعليم والدعوة والقضاء والإفتاء، فضلًا عن دورها في تعزيز الحوار بين الثقافات، وترسيخ قيم الاعتدال والتسامح، وذلك في إطار من التنظيم المؤسسي الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة. ومن أشهر الجامعات الدينية في الوطن العربي:

- جامعة الإمام محمد بن سعود في دولة السعودية[4].
- جامعات الأزهر في دولة مصر[5].

---

[1] مؤسسة تعليمية وبحثية تابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، تهتم بدراسة التاريخ واللغة والتراث القبطي، وتسعى إلى حفظ ونشر هذا التراث من خلال التعليم والبحث العلمي في المجالات الدينية والثقافية. الموقع الالكتروني: https://www.copticstudies.org

[2] مؤسسة أكاديمية كاثوليكية متخصصة في اللغة العربية والعلوم الإسلامية، تهدف إلى تعزيز الفهم والحوار بين المسيحية والإسلام. يقع في روما، ويتبع للكرسي الرسولي (الفاتيكان)، ويُعد من أبرز مراكز الدراسات الإسلامية في السياق المسيحي الكاثوليكي. الموقع الالكتروني: https://ar.pisai.it

[3] المالكي، حامد جعفر (2026). تطوير أداء مديري مدارس التعليم العام بمدينة الرياض في ضوء مدخل الإبداع الإداري. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 6، العدد 5، ص 146؛ العزوزي، يونس (2021). مراكز التعليم في العالم الإسلامي وأثرها في تطوير التعليم الديني بدول جنوب شرق أوروبا: البوسنة والهرسك نموذجًا. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 1، العدد 3، الجزء 2، ص 1111.

[4] جامعة حكومية إسلامية تقع في الرياض، وتُعنى بتقديم التعليم العالي في مختلف التخصصات الشرعية والعلمية. وهذا هو الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: https://studyinsaudi.moe.gov.sa/Universities/Details/5

[5] هي منظومة تعليمية تابعة لجامعة الأزهر، تضم كليات متعددة في مختلف التخصصات الشرعية والعلمية والطبية، وتهدف إلى تقديم تعليم جامعي يجمع بين العلوم الحديثة والعلوم الإسلامية وفق منهج الأزهر الشريف.

- كلية اللاهوت الإنجليلية في مصر[1].
- الكلية الاكليريكية " كلية اللاهوت القبطية الأرثوذوكسية " في مصر[2].
- جامعة الروح القدس_في دولة لبنان[3].
- جامعة القديس يوسف في دولة لبنان[4].

سادسًا: مجامع ومراكز البحوث الدينية

مجامع ومراكز البحوث الدينية تُعدّ من أهم المؤسسات المعاصرة المعنية بتطوير الخطاب الديني ودراسة القضايا الدينية في ضوء المستجدات الفكرية والاجتماعية. وتقوم هذه الهيئات بدور علمي وبحثي مهم يتمثل في تحليل الظواهر الدينية، وإصدار الدراسات والفتاوى والبحوث التي تسهم في توجيه الفكر الديني نحو الاعتدال ومواكبة تطورات العصر، كما تعمل على تقديم رؤية منهجية متوازنة تسهم في ضبط الخطاب الديني وحمايته من التطرف أو الجمود.

كما تضطلع هذه الهيئات بدور تنظيمي وإشرافي على بعض مؤسسات التعليم الديني، بما يضمن التزامها بالضوابط العامة للدولة وتحقيق المصلحة العامة. وتشارك كذلك في إعداد البرامج التوعوية والتثقيفية، وتنظيم المؤتمرات والندوات التي تعالج القضايا الدينية المعاصرة، مما يجعلها حلقة وصل مهمة بين المؤسسة الدينية والمجتمع. الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستقرار الفكري والديني داخل الدولة، وتطوير الخطاب الديني، ومواكبة قضايا العصر.

ومن أشهر مجامع ومراكز البحوث الدينية:

- مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في مصر [5].

---

[1] هي مؤسسة تعليمية دينية تابعة للطائفة الإنجيلية، تُعنى بدراسة العلوم اللاهوتية وإعداد القادة والخدام، وتهدف إلى تأهيل الطلاب لفهم النصوص الدينية وخدمة الكنيسة والمجتمع من خلال تعليم أكاديمي متخصص. وهذا هو الموقع الإلكتروني للجامعة: https://www.etsc.org

[2] هي مؤسسة تعليمية كنسية تابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، تُعنى بدراسة اللاهوت والعلوم الكنسية، وتهدف إلى إعداد الكهنة والخدام وتدريبهم على الفهم العميق للتعاليم المسيحية وخدمة الكنيسة. وهذا هو الموقع الإلكتروني للكلية الإكليريكية: https://www.coptictheo.org

[3] هي جامعة كاثوليكية خاصة، تقع في منطقة الكسليك (لبنان)، وتقدم برامج تعليمية متنوعة في مجالات متعددة. وهذا هو الموقع الإلكتروني للجامعة: https://www.usek.edu.lb/en/home

[4] هي جامعة خاصة يسوعية، تأسست في بيروت، وتُعد من أقدم الجامعات في البلاد. تقدم برامج تعليمية متنوعة تهدف إلى إعداد طلاب متميزين علميًا وثقافيًا وفق معايير أكاديمية حديثة. وهذا هو الموقع الإلكتروني للجامعة: https://www.usj.edu.lb

[5] مجمع البحوث الإسلامية (الأزهر الشريف): هو الهيئة العليا المختصة بالبحوث الإسلامية في الأزهر الشريف، ويهدف إلى تجديد الثقافة الإسلامية وتنقيتها من التعصب والشوائب، وإبراز جوهرها الصحيح. كما يختص بدراسة

- المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية [1].
- مجمع عقيدة الإيمان (الفاتيكان) في الكنيسة الكاثوليكية[2].

المبحث الثالث: أبرز الدساتير التي نصت على حرية التعليم الديني

تُعدّ حرية التعليم الديني من الحريات الأساسية التي أولتها الدساتير الحديثة عناية خاصة، وذلك باعتبارها امتدادًا لحرية العقيدة، ومظهرًا من مظاهر حرية الفكر والاعتقاد. وقد حرصت العديد من الدساتير على النص صراحةً أو ضمنًا على هذه الحرية من خلال ضمان حرية التعليم بشكل عام، أو عبر التأكيد على حق الأفراد في اختيار نوع التعليم الديني الذي يتوافق مع معتقداتهم. وقد تنوعت الدساتير في مدى تنظيمها لهذه الحرية.

وفي ذلك الفصل، يتناول البحث أبرز الدساتير التي تبنت سياسة إدماج التعليم الديني ضمن المناهج الدراسية الرسمية، أو ضمان تدريسه في المدارس الحكومية. ويعكس هذا التنوع اختلاف الفلسفات الدستورية في التعامل مع الدين، ومدى تأثيره في النظام التعليمي، بما يؤكد أن تنظيم حرية التعليم الديني يظل مرتبطًا بالسياق السياسي والاجتماعي لكل دولة.

تُعرَّف حرية التعليم الديني[3] بأنها حق الأفراد والجماعات في تلقي التعليم الديني أو تقديمه أو تنظيمه، في إطار الضوابط القانونية التي تحقق التوازن بين حرية المعتقد ومتطلبات النظام العام، دون تدخل غير مبرر من الدولة. وتُعدّ حرية التعليم الديني امتدادًا طبيعيًا لحرية العقيدة، إذ لا تكتمل هذه الحرية ما لم يُسمح للفرد بتعلّم تعاليم دينه وفهمها وممارستها من خلال قنوات تعليمية مشروعة ومنظمة.

وتعني هذه الحرية أيضًا إتاحة المجال للمؤسسات الدينية والأهلية لإنشاء مدارس أو معاهد أو برامج تعليمية تهدف إلى نشر التعليم الديني، بشرط الالتزام بالقوانين المنظمة للعمل التعليمي في

القضايا والمشكلات المذهبية والاجتماعية المرتبطة بالعقيدة، ونشر الوعي الإسلامي في مختلف البيئات والمستويات. وقد نُظمت اختصاصاته واختصاصات أعضائه وفقًا لنص المادة 15 من قانون رقم 103 لسنة 1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.

[1] هو أعلى هيئة كنسية في الكنيسة القبطية، ويضم البطريرك والأساقفة. يختص بوضع القرارات العقائدية والتنظيمية، والإشراف على شؤون الكنيسة وتعاليمها. وهذه هي صفحة المجمع في الموقع الإلكتروني للكنيسة الأرثوذكسية المصرية: https://www.copticorthodox.church

[2] هو أحد أهم الدوائر في الكنيسة الكاثوليكية، ويختص بحماية وتعزيز العقيدة المسيحية، ودراسة القضايا اللاهوتية ومراجعة الأفكار التي قد تمس الإيمان أو تعاليم الكنيسة. والمعنى نفسه عند: عقل، فرنسوا (2007). ص221.

[3] فرحات، لونا سعيد (2010). الحرية الدينية وتنظيمها القانوني. بيروت: دار المشرق، ص17، ص180.

الدولة. كما تشمل حق الأفراد في اختيار نوع التعليم الديني الذي يتوافق مع معتقداتهم، بما يعزز التعددية الدينية والفكرية داخل المجتمع، ويمنع احتكار الدولة أو جهة واحدة للتعليم الديني.

ومن زاوية تحليلية، ترتبط حرية التعليم الديني بإشكالية التوازن بين الحرية والتنظيم؛ إذ تتدخل الدولة غالبًا لضمان عدم تحول التعليم الديني إلى وسيلة لنشر التطرف أو الإضرار بالاستقرار العام. ومن ثم، فإن هذه الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود موضوعية تهدف إلى حماية النظام العام، مع الحفاظ في الوقت نفسه على جوهر الحق في التعليم الديني باعتباره أحد مظاهر حرية الفكر والمعتقد.

تُعدُّ حرية التعليم الديني من الحقوق التي حظيت باهتمام واضح في العديد من الدساتير المعاصرة، حيث تناولتها صراحةً أو ضمنًا ضمن نصوص حرية التعليم وحرية العقيدة. فقد حرصت بعض الدساتير على ضمان حق الأفراد في تلقي تعليم ديني يتوافق مع معتقداتهم، وعلى إتاحة الفرصة للمؤسسات الدينية للمشاركة في العملية التعليمية ضمن الإطار القانوني للدولة. وفي المقابل، اكتفت دساتير أخرى بالنص على حياد الدولة في المجال الديني، مع السماح بتدريس المواد الدينية في المدارس العامة أو الخاصة وفق ضوابط محددة.

ويعكس هذا التباين الدستوري اختلاف الفلسفات السياسية والدينية للدول؛ فبينما تميل بعض النظم إلى إدماج التعليم الديني ضمن المناهج الرسمية باعتباره جزءًا من الهوية الثقافية للمجتمع، تتجه نظم أخرى إلى فصله عن التعليم العام أو جعله اختياريًا حفاظًا على مبدأ الحياد الديني. ومن ثم، فإن تنظيم حرية التعليم الديني في المناهج الدراسية يظل مرتبطًا بطبيعة النظام الدستوري لكل دولة، وتوازنها بين حرية المعتقد ومتطلبات الوحدة الوطنية.

1) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة ألمانيا:

ينص دستور دولة ألمانيا على أن: «يحق لأولياء الأمور والأوصياء اتخاذ القرار فيما يختص بتلقي أطفالهم التعليم الديني... يُشكل التعليم الديني جزءًا من المنهج الدراسي العادي في المدارس الحكومية، باستثناء المدارس التي لا تتبع طائفة دينية معينة. دون المساس بحق الدولة الإشرافي، يُقدم التعليم الديني بشكلٍ يتوافق مع العقائد الأساسية للطائفة الدينية المعنية. لا يجوز إلزام أي مدرس بإعطاء تعليم ديني ضد إرادته»[1].

يُلاحظ أن دستور ألمانيا الاتحادية ينص على تنظيم واضح لمسألة التعليم الديني داخل المدارس، حيث يمنح أولياء الأمور والأوصياء الحق في تحديد ما إذا كان أبناؤهم سيتلقون تعليمًا دينيًا أم لا، بما يعكس احترام حرية المعتقد داخل الأسرة. كما يقرر الدستور أن التعليم الديني يُعد

[1] المادة 7 (الشئون المدرسية – الفصل الأول: الحقوق الأساسية) في دستور ألمانيا الصادر في عام 1949م، والمعدل في عام 2014م.

جزءًا من المنهج الدراسي في المدارس الحكومية، إلا في المدارس التي لا تتبع طائفة دينية معينة. ويؤكد النص كذلك على أن تقديم التعليم الديني يتم وفقًا للعقائد الأساسية للطوائف الدينية المعترف بها، مع احتفاظ الدولة بحق الإشراف على العملية التعليمية. وفي الوقت نفسه، يضمن الدستور حرية المعلم؛ فلا يجوز إلزام أي مدرس بتدريس مادة الدين إذا كان ذلك مخالفًا لاقتناعه.

ويعكس التنظيم الدستوري في ألمانيا توازنًا بين حرية التعليم الديني ودور الدولة في تنظيم التعليم؛ إذ يُدرج التعليم الديني ضمن المناهج الرسمية مع منح أولياء الأمور حرية الاختيار، بما يحمي حرية العقيدة. كما يراعي التعددية الدينية من خلال توافق التعليم مع عقائد الطوائف المختلفة، ويكفل للمعلم حق رفض تدريس الدين حمايةً لحريته الفكرية والمهنية. وبذلك، يُجسّد النموذج الألماني صيغة توافقية تجمع بين حيادية الدولة الدينية والتنظيم الدستوري للتعليم الديني.

2) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة أسبانيا

«تضمن السلطات العمومية الحق المخوَّل للآباء بخصوص تلقي أبنائهم التعليم الديني والأخلاقي الذي يتماشى مع معتقداتهم الخاصة»[1].

يُلاحظ أن دستور إسبانيا ينص على كفالة حق الآباء في اختيار نوع التعليم الديني والأخلاقي الذي يتلقاه أبناؤهم، بما يتوافق مع معتقداتهم الخاصة. ويُعد هذا النص تعبيرًا عن احترام الدولة لحرية العقيدة داخل الأسرة، حيث يُقر بأن للأهل سلطة أساسية في توجيه أبنائهم دينيًا وأخلاقيًا. كما يلتزم المشرع الدستوري بضمان هذا الحق من خلال السلطات العمومية، مما يعني أن الدولة تتحمل مسؤولية توفير بيئة تعليمية تسمح بممارسة هذا الحق دون تقييد أو تمييز.

ويُلاحظ أن النص الدستوري الإسباني يعكس توازنًا بين حياد الدولة الديني وحماية حرية المعتقد الفردي والجماعي؛ إذ لا تفرض الدولة تعليمًا دينيًا موحدًا، بل تترك حرية الاختيار للأسر، بما يعزز التعددية الدينية والفكرية. كما يُظهر إسناد ضمان هذا الحق إلى السلطات العامة أن الحرية الدينية تُعد حرية إيجابية تلتزم الدولة بحمايتها فعليًا. وبذلك، يقدم النموذج الإسباني إطارًا دستوريًا يوفق بين احترام التنوع الديني والحفاظ على النظام العام التعليمي.

[1] بند 3 – المادة 27 – الفصل الثاني: الحقوق والحريات – الباب الأول: الحقوق الأساسية والحريات العامة، في دستور إسبانيا الصادر في عام 1978م، والمعدل في عام 2011م.

3) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة كولومبيا

ينص دستور دولة كولومبيا على أن: (من حق الأهالي اختيار نمط التعليم لأطفالهم القاصرين. وفي مؤسسات الدولة، لا يُجبَر أي فرد على تلقي التعليم الديني)[1].

يُلاحظ أن دستور كولومبيا ينص على كفالة حق الأهالي في اختيار نمط التعليم المناسب لأطفالهم القاصرين، بما في ذلك التعليم الديني، وهذا ما يعكس الاعتراف بدور الأسرة في توجيه العملية التعليمية للأبناء. كما يقرر الدستور مبدأ مهمًا يتمثل في عدم إجبار أي فرد على تلقي التعليم الديني داخل مؤسسات الدولة، بما يضمن حرية الاعتقاد ويمنع أي إلزام ديني داخل المنظومة التعليمية العامة. وبذلك، يرسخ النص الدستوري مبدأ حرية الاختيار في التعليم مع احترام التنوع الديني داخل المجتمع.

أيضًا، يعكس النص الدستوري في كولومبيا نهجًا يوازن بين حرية الاختيار الأسري وضمان حياد الدولة الديني داخل المؤسسات التعليمية العامة؛ إذ يمنح الآباء حق اختيار نوع التعليم لأبنائهم، بما يعزز تكوين الهوية الدينية على المستوى الفردي والأسري. وفي المقابل، يمنع الإكراه على التعليم الديني داخل المدارس الحكومية، تأكيدًا لمبدأ الفصل بين الدين والتعليم الإلزامي. كما يهدف هذا التنظيم إلى حماية حرية الضمير ومنع استخدام التعليم الديني كأداة للضغط أو الإلزام. وبذلك، يقوم النموذج الكولومبي على احترام التعددية الدينية في إطار حياد مؤسسي للدولة.

4) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة بلجيكا

ينص دستور دولة بلجيكا على أن: (تكفل الدولة الحق بالتعليم للجميع، وهو مجاني حتى نهاية المرحلة الإلزامية. يأخذ التعليم الحقوق والحريات الأساسية بعين الاعتبار.. تدفع المجتمعات نفقة التعليم الديني والتثقيف الأخلاقي للتلاميذ في سن المدرسة)[2].

يُلاحظ أن دستور بلجيكا ينص على كفالة حق التعليم للجميع، مع ضمان أن يكون التعليم مجانيًا حتى نهاية المرحلة الإلزامية، وهو ما يعكس التزام الدولة بتوفير التعليم كحق أساسي. كما يؤكد الدستور أن التعليم يجب أن يراعي الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية المعتقد والتنوع الديني داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، يقرر النص الدستوري أن المجتمعات تتولى تمويل التعليم

[1] المادة 68 – الفصل الأول: الحقوق الأساسية – الباب الثاني: الحقوق والضمانات والواجبات، في دستور دولة كولومبيا الصادر في عام 1991م، والمعدل في عام 2015م.

[2] بند 3، المادة 24 من الباب الثاني: البلجيكيون وحقوقهم، في دستور بلجيكا الصادر في عام 1831م، والمعدل في عام 2014م.

الديني والتثقيف الأخلاقي للتلاميذ في سن الدراسة، بما يضمن إدماج البعد الديني والأخلاقي ضمن المنظومة التعليمية بصورة منظمة وممولة من الدولة.

وقد تبنى النموذج البلجيكي مقاربة تقوم على الموازنة بين ضمان الحق في التعليم واحترام التعددية الدينية ضمن إطار الدولة الاجتماعية. إذ يساهم إلزام الدولة بتوفير تعليم مجاني في تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، مع إدراج الحقوق والحريات الأساسية ضمن العملية التعليمية، بما يعكس البعد الحقوقي للنظام الدستوري. كما تتكفل الدولة بتمويل التعليم الديني والتثقيف الأخلاقي مع تنظيمه، بما يحقق التوازن بين الحياد الديني وضمان استمرارية التعليم الديني داخل المدارس. وبذلك، يُعد النموذج البلجيكي صيغة وسط بين العلمانية التنظيمية والاعتراف بدور الدين في التعليم.

5) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة البيرو

ينص دستور دولة البيرو على أن: (يكون التدريب الأخلاقي والمدني وتدريس الدستور وحقوق الإنسان إلزاميًا في جميع العمليات التعليمية المدنية والعسكرية. ويتم توفير التعليم الديني وفقًا لحرية المعتقد)[1].

يُلاحظ أن دستور دولة البيرو ينص على إلزامية تقديم التدريب الأخلاقي والمدني إلى جانب تدريس الدستور وحقوق الإنسان في جميع المؤسسات التعليمية المدنية والعسكرية، الأمر الذي يُظهر اهتمام الدولة بتكوين وعي وطني وقانوني لدى الأفراد. وفي المقابل، يقرر الدستور أن التعليم الديني يُقدَّم وفقًا لحرية المعتقد، مما يعني أن لكل فرد الحق في تلقي التعليم الديني أو عدم تلقيه وفق قناعته الدينية دون أي إلزام أو إكراه من الدولة أو المؤسسات التعليمية.

ويعكس التنظيم الدستوري في البيرو سعيًا لتحقيق التوازن بين بناء دولة حديثة قائمة على المواطنة وحقوق الإنسان وبين احترام حرية العقيدة والتنوع الديني؛ إذ تُعد دراسة الأخلاق المدنية والدستور إلزامية لتعزيز الهوية الوطنية وترسيخ القيم الدستورية المشتركة. وفي المقابل، يُخضع التعليم الديني لحرية المعتقد، بما يضمن عدم فرضه أو الإكراه عليه. وبذلك، يجمع النموذج الدستوري في البيرو بين التوجيه الإلزامي في القيم المدنية والحرية الكاملة في المجال الديني، محققًا توازنًا بين وحدة الدولة وتعدد المعتقدات داخل المجتمع.

[1] المادة 14 – الفصل الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية – الباب الأول: الفرد والمجتمع، في دستور البيرو الصادر في عام 1993م، والمعدل في عام 2009م.

6) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة باكستان

ينص دستور دولة باكستان على أن: (لا يجوز الآتي مع مراعاة القانون: منع أي جماعة أو طائفة دينية من تقديم التعليم الديني للتلاميذ من أبنائها في أي مؤسسة تعليمية تابعة لها بالكامل)[1].

يُلاحظ أن دستور باكستان ينص على عدم جواز منع أي جماعة أو طائفة دينية من تقديم التعليم الديني لأبنائها داخل المؤسسات التعليمية التي تتبعها بالكامل، مع مراعاة أحكام القانون. ويعني ذلك أن الدستور يقر حق الطوائف الدينية في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية خاصة بها تتولى فيها تقديم التعليم الديني لأفرادها دون تدخل أو منع من الدولة، بما يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية ونقل التعاليم الدينية داخل إطار مؤسسي خاص.

يُظهر النص الدستوري في باكستان تبني نموذج يقوم على احترام التعددية الدينية ومنح الطوائف الدينية استقلالًا نسبيًا في إدارة شؤونها التعليمية؛ إذ يكفل لكل طائفة حق تقديم التعليم الديني لأبنائها داخل مؤسساتها الخاصة، بما يعزز حرية المعتقد والتنظيم الديني ضمن إطار قانوني عام. ويسمح هذا التنظيم بتعدد الأنظمة التعليمية الدينية داخل الدولة الواحدة، مما يدعم حرية الجماعات الدينية. غير أنه يثير في المقابل تحديات تتعلق بتوحيد المعايير التعليمية، كما يطرح إشكالية منع تحول التعليم الديني إلى أداة لتعزيز الانعزال أو الانقسام داخل المجتمع.

7) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في دولة إيران

ينص دستور دولة إيران على أن: (الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون، ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعليم الديني)[2].

يُلاحظ أن دستور إيران ينص على الاعتراف الرسمي ببعض الأقليات الدينية وهي الزرادشتية واليهودية والمسيحية، ويكفل لها حرية ممارسة شعائرها الدينية ضمن نطاق القانون. كما يمنح هذه الأقليات الحق في إدارة شؤونها المتعلقة بالأحوال الشخصية، وكذلك تنظيم التعليم الديني الخاص بها وفق قواعدها وتعاليمها الداخلية. ويعني ذلك أن الدستور الإيراني يقر بوجود تعددية دينية محدودة، ويتيح لهذه الجماعات ممارسة خصوصيتها الدينية والتعليمية داخل إطار قانوني منظم.

---

[1] البند أ/3 من المادة 22 – الضمانات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية فيما يخص الدين، وأمور أخرى – الباب 1: الحقوق الأساسية – الجزء الثاني: الحقوق الأساسية ومبادئ وضع السياسات، في دستور دولة باكستان الصادر في عام 1973م، والذي أعيد تفعيله في عام 2002م، ثم تم تعديله في عام 2018م.

[2] المادة 13 – الفصل الأول: الأصول العامة، في دستور إيران الصادر في عام 1979م، والمعدل في عام 1989م.

ويعكس هذا النص الدستوري في إيران نموذجًا يقوم على الاعتراف الانتقائي بالأقليات الدينية، حيث تُمنح حرية التعليم الديني لطوائف معترف بها دستوريًا فقط. وبذلك، لا تُعد هذه الحرية مطلقة، بل مقيدة بحدود الاعتراف الرسمي من الدولة. ويظهر هذا التنظيم توازنًا بين حماية التنوع الديني من جهة وضبط المجال الديني داخل إطار الدولة من جهة أخرى. كما يعكس منح الأقليات حق تنظيم تعليمها الديني احترامًا نسبيًا لحرية المعتقد، غير أن قصر هذا الحق على طوائف محددة يكشف طابعًا تقييديًا مقارنة بنماذج أكثر انفتاحًا، ويبرز اختلاف الفلسفات الدستورية تبعًا لطبيعة النظام السياسي والديني.

8) الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني في لبنان

ينص دستور دولة لبنان على أن: (ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانونًا في ما يتعلق حصرًا بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني. تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون)[1].

يُلاحظ أن دستور لبنان ينص على إنشاء مجلس دستوري يتولى الرقابة على دستورية القوانين والفصل في الطعون والنزاعات المرتبطة بالانتخابات الرئاسية والنيابية. ويمنح الدستور الحق في مراجعة هذا المجلس لعدد من الجهات، من بينها رؤساء الطوائف الدينية المعترف بها قانونًا، وذلك في مسائل محددة تتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وكذلك حرية التعليم الديني. ويعني ذلك أن الطوائف الدينية في لبنان تتمتع بدور دستوري في حماية حقوقها الدينية والتعليمية من أي انتهاك تشريعي محتمل.

ويُظهر النموذج الدستوري اللبناني في تنظيم حرية التعليم الديني طبيعة النظام التعددي القائم على الاعتراف الرسمي بالطوائف الدينية وإشراكها في الحياة الدستورية؛ إذ يتيح هذا النظام لرؤساء الطوائف حق الطعن في دستورية القوانين المتعلقة بحرية التعليم الديني، بما يعكس حماية دستورية قوية لهذه الحرية. كما يبرز تداخل البعد الديني مع البعد الدستوري، حيث تشارك الطوائف في تنظيم التعليم الديني إلى جانب الدولة. ويعكس ذلك توازنًا دقيقًا بين التعددية الدينية والرقابة الدستورية. وفي

[1] المادة 19 – الفصل الأول: أحكام عامة – الباب الثاني: السلطات، في دستور لبنان الصادر في عام 1926م، والمعدل في عام 2004م.

الوقت نفسه، يُعبّر عن خصوصية النظام اللبناني القائم على تقاسم الصلاحيات بين الدولة والطوائف في إدارة الشأن الديني والتعليمي.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن حرية التعليم الديني تُعد من الحريات الأساسية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحرية العقيدة، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، بل تخضع لقيود وضوابط تفرضها اعتبارات النظام العام والمصلحة العامة. وقد تبين من خلال الدراسة المقارنة أن الدساتير تختلف في مدى تنظيمها لهذه الحرية تبعًا لفلسفتها الدستورية وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة.

كما أوضح البحث أن التعليم الديني يتسم بالنسبية والتنوع، سواء من حيث أنواعه أو مؤسساته أو طرق تنظيمه، مما يعكس اختلاف السياقات الثقافية والسياسية بين الدول. وقد أكدت النتائج أن الدولة تلعب دورًا تنظيميًا مهمًا في هذا المجال دون أن تمتد إلى فرض وصاية على المضمون الديني ذاته.

وفي النهاية، يوصي البحث بضرورة تحقيق توازن دقيق بين حماية حرية التعليم الديني وضمان عدم إساءة استخدامه، بما يعزز من استقرار المجتمعات ويحافظ على هويتها الدينية والثقافية في إطار من الاعتدال والانفتاح.

النتائج:

1. ترتبط حرية التعليم الديني ارتباطًا وثيقًا بحرية العقيدة، بل تُعد امتدادًا طبيعيًا لها؛ فحيثما يُقر الدستور حق الفرد في اعتناق أي دين أو معتقد، فإنه يُلزم ضمنًا بإتاحة المجال لتلقي تعليم يتوافق مع ذلك المعتقد، خصوصًا في مراحل الطفولة والتكوين المبكر.
2. يتسم التعليم الديني بالنسبية بين الدول والأديان والمذاهب؛ فقد يختلف مضمونه وأهدافه وطرق تدريسه اختلافًا جوهريًا تبعًا للنسق الثقافي والديني السائد في كل دولة، بل وحسب المذهب داخل الدين الواحد، مما يجعل من الصعب وضع نموذج موحد له.
3. يجمع التعليم الديني بين البعد المعرفي والتربوي، إذ لا يقتصر على نقل المعلومات والمفاهيم الدينية فحسب، بل يهدف أيضًا إلى تنشئة المتعلم على قيم وسلوكيات معينة، وتكوين ضميره الأخلاقي واتجاهاته نحو الذات والآخرين والمجتمع.
4. تختلف الدساتير في تنظيم حرية التعليم الديني تبعًا لنمط العلاقة بين الدين والدولة؛ فبينما تُدرجها بعض الدساتير ضمن الحقوق الأساسية المطلقة، تنظمها دساتير أخرى بوصفها حقًا مقيدًا بموافقة الدولة، أو تحيل تنظيمها إلى قوانين عادية تختلف في تفاصيلها من بلد إلى آخر.

5. حرية التعليم الديني ليست مطلقة، فهي كسائر الحقوق الأساسية تقبل التقييد وفق معايير موضوعية، ولا يجوز استخدامها ذريعة لنشر الكراهية أو التحريض على العنف أو مخالفة النظام العام أو انتهاك حقوق الآخرين في حرية الاعتقاد.
6. يمثل النظام العام قيدًا أساسيًا عليها، حيث يُعد المبرر الأكثر شيوعًا الذي تستند إليه الدول في وضع حدود لهذه الحرية، ويشمل ذلك حماية الأمن العام، والصحة العامة، والآداب العامة، وحقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.
7. يسهم التعليم الديني في تشكيل الهوية الثقافية للفرد كجزء وللمجتمع ككل؛ فهو يعزز الانتماء ويمنح الأفراد مرجعيات قيمية ورؤية للحياة، كما يُسهم في نقل التراث الديني والثقافي عبر الأجيال، مما يجعله عاملاً مؤثرًا في استمرارية هوية المجتمع وتماسكه.

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز الحماية الدستورية لحرية التعليم الديني، سواء بنصوص صريحة ومباشرة تُقر هذا الحق، أو من خلال التوسع في تفسير النصوص المتعلقة بحرية العقيدة والتعليم، على ألا تقل هذه الحماية عن مستوى الحماية المقررة للحقوق الأساسية الأخرى.

2. وضع ضوابط واضحة لتنظيم التعليم الديني، بحيث تكون هذه الضوابط محددة وموضوعية ومسبقة الإعلان، وتخلو من الغموض أو الإبهام الذي قد يؤدي إلى إساءة التفسير، مع مراعاة الفصل بين التنظيم الإداري الفني والتدخل في المضمون الديني.

3. تطوير المناهج الدينية بما يواكب العصر، من خلال إدخال مفاهيم حقوق الإنسان، وقبول الآخر، والمواطنة، والتنوع الثقافي والديني، مع تجديد أساليب التدريس لتواكب التطورات التربوية الحديثة، دون المساس بجوهر العقائد الثابتة.

4. منع استغلال التعليم الديني لأغراض سياسية أو مذهبية، وذلك بوضع نصوص قانونية تجرم توظيف المؤسسات أو المناهج أو الأنشطة التعليمية الدينية في التحريض السياسي، أو تأجيج النزاعات المذهبية، أو تعزيز الانقسام الاجتماعي، مع ضمان عدم توسيع هذه النصوص لتقييد حرية التعبير الديني المشروع.

5. تعزيز ثقافة التسامح الديني داخل المناهج الدراسية، بحيث تُدرج مبادئ التسامح والحوار واحترام التنوع كعناصر أساسية في المناهج الوطنية، وليس فقط في مناهج التربية الدينية، على أن تُترجم هذه المبادئ إلى أنشطة صفية ولاصفية، ومشاريع مشتركة بين طلاب من خلفيات دينية مختلفة، لترسيخ قيم العيش المشترك والمواطنة المتساوية.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

- إسبانيا (١٩٧٨/٢٠١١). دستور إسبانيا.
- ألمانيا (١٩٤٩/٢٠١٤). الدستور الألماني (القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية).
- إيران (١٩٧٩/١٩٨٩). دستور إيران.
- باكستان (١٩٧٣/٢٠١٨). دستور باكستان.
- بلجيكا (١٨٣١/٢٠١٤). دستور بلجيكا.
- البيرو (١٩٩٣/٢٠٠٩). دستور البيرو.
- كولومبيا (١٩٩١/٢٠١٥). دستور كولومبيا.
- لبنان (١٩٢٦/٢٠٠٤). دستور لبنان.
- مصر (1961). اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها (قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١). (١٩٧٥، ٢٧ مارس). الجريدة الرسمية، العدد ١٣ تابع، السنة الثامنة عشرة.
- مصر (١٩٦١). قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.

الكتب:

- إبراهيم، يحيى محمد. (١٩٨٧). تاريخ التعليم الديني في السودان. القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر.
- أبو زيد، حكمت. (١٩٦١). التاريخ: تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أحمد، منال محمد محمد. (٢٠٠٩). إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- بن جريس، غيثان. (٢٠١٨). القول المكتوب في تاريخ الجنوب (ط. ١، ج. ١٣). الرياض: مطابع الحميضي.
- بن معبر، محمد. (٢٠١٨). الرحلات والرحالة في الجنوب السعودي في مؤلفات غيثان بن علي بن جريس (ج. ٢). الرياض: مطابع الحميضي.
- التميمي، علي صبيح. (٢٠١٦). فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق: دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية (ط. ١). عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- جغايمي، جامع. (١٩٩٥). هوية المدرسة المغربية بعدها الأمازيغي، الإفريقي، العربي/الإسلامي، والأوروبي. أغادير: مشروع ديداكتيك اللغة الأمازيغية، مطبعة شروق.

- خاطر، نصري ذياب، وسبيتان، فتحي ذياب. (٢٠١٠). أساليب وطرائق تدريس الاجتماعيات (ط. ١). عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- زكاغ، بشرى. (٢٠٢٣). الشبكات الرقمية وديناميات الحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب (ط. ١). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- السعيدي، المهدي بن محمد. (٢٠٠٦). المدارس العتيقة وإشعاعها الأدبي والعلمي بالمغرب: المدرسة الإلغية بسوس نموذجًا. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- سمعان، وهيب إبراهيم. (١٩٦٥). دراسات في التربية المقارنة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- الصايغ، أشرف. (٢٠١٧). الحرية الدينية في الحوار الديني–المدني في لبنان (ط. ١). بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع.
- الصمدي، خالد الصمدي، وحللي، عبد الرحمن. (٢٠٠٧). أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العزوزي، يونس. (٢٠٢١). مراكز التعليم في العالم الإسلامي وأثرها في تطوير التعليم الديني بدول جنوب شرق أوروبا: البوسنة والهرسك نموذجًا. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ١(٣)، ج. ٢.
- عزيزي، يوسف. (٢٠٠١). إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية. القاهرة: دار الكنوز الأدبية.
- العشي، نوال. (٢٠٠٨). إدارة التعلم الصفي. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عقل، فرنسوا. (٢٠٠٧). أضواء على العلاقات السياسية والقانونية بين البطريركية المارونية والدولة اللبنانية. جبيل: منشورات جامعة سيدة اللويزة.
- فرحات، لونا سعيد. (٢٠١٠). الحرية الدينية وتنظيمها القانوني. بيروت: دار المشرق.
- كيلاني، ماجد هاشم. (٢٠٢٦). مبدأ كفالة الدولة المصرية للحق في التعليم خلال العصرين العلوي والجمهوري ١٨٠٥م–٢٠١٦م. مجلة الدراسات المعاصرة في التربية وعلم النفس، ٢(١).
- المالكي، حامد جعفر. (٢٠٢٦). تطوير أداء مديري مدارس التعليم العام بمدينة الرياض في ضوء مدخل الإبداع الإداري. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٦(٥).
- الموسوعة العالمية العربية. (١٩٩٩). الموسوعة العالمية العربية (ط. ٢، مج. ٢٤). الرياض: مكتبة العبيكان.